عدنان المنصر، **دولة بورقيبة، فصول في الإيديولوجيا والممارسة (1956-1970)**، تقديم حسين رؤوف حمزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، 2004، 239 ص.

عرض : **محمد ضيف الله**

صدرت في السنوات القليلة الماضية عدة عناوين تهتم بالفترة البورقيبية من تاريخ تونس، منها ما كتبه صحافيون[1] أو/وهواة [2]، ومنها ما كان شهادات فاعلين سياسيين[3]، ومنها ما جاء بأقلام باحثين أكاديميين[4]. ولا شك أن هذا الدفق من الكتابات وتنوعها يعكسان طلبا متزايدا لمعرفة الفترة البورقيبية بما لها وما عليها، رغم ما يحف الكتابة عموما حول هذه الفترة القريبة منا من صعوبات منهجية متنوعة ومتعددة، وتكفي الإشارة هنا إلى أن مصادرها الأرشيفية مازالت وسيطة إن لم تكن جارية، حتى أن إمكانية إتاحتها لن تحل قبل سنوات وربما عقود عديدة. وهذه المسألة المنهجية تنطرح خاصة كلما صدر عنوان جديد يتجاوز عتبة سنة 1956، والكتاب الذي بين أيدينا لصديقنا عدنان المنصر أستاذ التاريخ المعاصر بالجامعة التونسية يتخذ من تلك السنة بالذات الحد الأول للفترة التي يغطيها وصولا إلى سنة 1970 كحد ثان، حيث جاء تحت عنوان **دولة بورقيبة، فصول في الإيديولوجيا والممارسة**

1- الصافي سعيد، **بورقيبة سيرة شبه محرمة**، رياض الريس للكتب والنشر بيروت 2000، 403 ص؛ لطفي حجي، **بورقيبة والإسلام، الزعامة والإمامة**، دار الجنوب للنشر، تونس 2004، 264 ص.

2- عمر الخليفي مثلا في كتابيه حول معركة بنزرت، وبورقيبة وبن يوسف.

3- نذكر في هذا السياق، بالإضافة إلى ما صدر عن مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، العناوين التاليين :
Tahar Belkhodja, **Les trois décennies Bourguiba**, Arcanteres, Publisud 1998, 288p ; Mohamed Mzali, **Un premier ministre de Bourguiba témoigne**, Jean Picollec Editeur, Paris 2004, 693p.

4- نكر في هذا الباب:

Mustapha Kraïem, **Etat et société dans la Tunisie bourguibienne**, Phenomena Editions, France, 2003, T1, 264 p, T2 350p.

وكذا أعمال مؤتمرات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات والمؤتمر الذي انعقد في آكس أون بروفنس وصدرت أعماله تحت العنوان التالي :

M. Camau & V. Geisser, **Habib Bourguiba la trace et l'héritage**, IEP Aix-en-Provence & Karthala Paris 2004, 663p.

(1956-1970). وقد ناقش الأستاذ رؤوف حسين حمزة في تقديمه لهذا الكتاب (ص 9-14) الاحترازات المنهجية حول دراسة هذه الفترة القريبة منا، مستنتجا "أن دراسة الحقبة البورقيبية أمر ممكن وضروري اليوم. ممكن نظرا لوجود كم هام لا يستهان به من المصادر الصحفية والشفوية والسمعية البصرية..."، ويضيف أن "هذه الدراسة التي اعتمد فيها صاحبها هذا النوع من المصادر وخاصة المصادر الصحفية تؤكد بشكل جلي ومقنع مدى أهمية هذه المصادر وقدرتها في بعض الحالات على "سد الثغرات" الناتجة عن ندرة أو انعدام المصادر الأرشيفية" (ص 12). ويتبين لنا من خلال الفصول الخمسة لهذا الكتاب أن من أهم تلك المصادر خطب بورقيبة التي جمعتها ونشرتها وزارة الإعلام في ما يزيد عن العشرين جزءا. ولسنا ندري إن اكتفى المؤلف بتلك المجلدات أم عاد إلى ما نشر منها على أعمدة الصحف الوطنية في حينها. وهذه الإشارة مصدرها وجود بعض الفوارق -وإن كانت بسيطة- بين ذينك النصين ؛ فضلا عن الإشارة إلى الفوارق بين المكتوب من خطب الرئيس والمنطوق والمرئي منها لما تنقله هذه الأخيرة من لازماته وارتجاجات صوته أو حتى زعقاته ونظراته الجائلة بين الجموع المشدودة إليه بحثا عن صدى مقولاته فيها وقدرته على تشكيلها وإقناعها. ومهما يكن من أمر فإن المؤلف قد أحسن اختيار استشهاداته من تلك الخطب بما فيها من مفاتيح أساسية مثل "الوحدة القومية"، و"فرحة الحياة" (ص 22)، و"الصدق في القول والإخلاص في العمل" (ص 28)، و"معركة البناء والتشييد" (ص 78) ... لقد كانت هذه الخطب قادحا لما ورد في هذا الكتاب من تحاليل تبدو متكاملة معها ومكملة لها. وقد قام المؤلف بتفكيك الخطاب البورقيبي وإعادة تأليفه فظهر منسجما ومتناسقا ومبنيا محكم البناء، وكاد ينطمس إطاره وتختفي تضاريسه وتناقضاته الداخلية.

يضم هذا الكتاب، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة وقائمة المصادر والمراجع، الفصول الخمسة التالية:

الفصل الأول: الدولة، الزعيم، الحزب: مقدمات في النظرية السياسية البورقيبية؛

الفصل الثاني: إيديولوجيا الإجماع: "الوحدة القومية"؛

الفصل الثالث: من معركة السيادة إلى معركة الخروج من التخلف : النخبة الوطنية وأعباء الاستقلال؛

الفصل الرابع: رجل السياسة ورجل القضاء: السلطة الفردية والقضاء الاستثنائي في تونس المستقلة؛

الفصل الخامس: من القايد إلى الوالي: الدولة الوطنية وتجديد النخبة الإدارية في الجهات.

وتتراوح الإشكاليات التي تعالجها هذه الفصول كما هو واضح بين ما يهم إيديولوجيا الدولة البورقيبية وممارساتها، للكشف عن علاقتها بالمجتمع خلال الفترة الأولى من العهد البورقيبي التي تتوقف عند حدود سنة 1970. وقد ركز المؤلف خلال ذلك على بعض المفاهيم أو/والمؤسسات الأساسية التي تقوم عليها الدولة البورقيبية من مثل الدولة، الزعيم، الحزب، الأمة، السيادة... ولعل الفكرة / الاستنتاج الرئيسي الذي تكرر التأكيد عليه في ثنايا الكتاب هو أولوية الدولة وأسبقيتها على الأمة في الخطاب البورقيبي، (ص 17، 63). وتلك الأسبقية تجعل من الدولة الأداة الرئيسية للتغيير الشامل، إن لم تكن الوحيدة في المجتمع، وما يرتبط بذلك من ثقافة سياسية يبدو أن لا فكاك منها وقد تربّت عليها أجيال عديدة من داخل النسق ومن خارجه. وعلى أية حال فإن أسبقية الدولة على الأمة لا تبدو محل إجماع الخطابات التي تقدم نفسها على أنها تعميق لها، فقد توسع الأستاذ منصر باتجاه كتابات النخبة المثقفة وتحديدا من بينها الثنائي محمد مزالي والبشير بن سلامة، مستنتجا أنهما "أكثر إلحاحا على عملية التراكم التاريخي التي جعلت التونسيين أمة تسعى لتحقيق تحررها وبناء كيانها السياسي المتمثل في الدولة الوطنية" (ص 63)، بما يعنيه ذلك من تعارض واضح بين رؤيتهما ورؤية بورقيبة، غير أن الأستاذ منصر يتدارك الأمر ليلاحظ بإيجاز أن "ليس من الحتمي النظر إلى ذلك الأمر على أنه تناقض بين نظرتين متعارضتين" (ص 63). وكل ما هنالك أن بورقيبة اتجه أكثر نحو مفهوم الدولة في حين اتجهت كتابات مزالي وخاصة بن سلامة أكثر نحو مفهوم الأمة التونسية ومتعلقاتها وفي مقدمتها مفهوم الشخصية التونسية. ومثل هذه المفاهيم غير خاصة في الحقيقة بالإطار التونسي وإنما برزت على امتداد الجغرافيا العربية المعاصرة وتبنتها حتى بعض البلدان الصغيرة.

أما بالنسبة لبورقيبة فإن مفهوم الدولة أشد ارتباطا بمفهوم "الوحدة القومية" بما يتضمنه من معنى سياسي باعتباره مفتاحا للعلاقة بين السلطة والمجتمع، وما له أيضا من معنى اجتماعي يتعارض بالضرورة مع نظرية الصراع الطبقي، وما يتضمنه كذلك من محاولة لتجاوز مفهومي الأمة العربية والقومية العربية المؤرقة. وقد خصص الأستاذ منصر

لإيديولوجيا "الوحدة القومية" أطول فصول الكتاب (ص 51-119). محاولا أن يـربط هـذا المفهوم بمفهوم "الإجماع" المنحدر من السياق التراثي، غير أن القرابة بينهما فيما يبدو لنا لا تعدو أن تكون ظاهرية حيث يقتصر الإجماع على أهل الحل والعقد، بينمـا تنفـتح الوحـدة القومية على دائرة الأمة بأسرها دون فوارق طبقية أو فئوية. ومهما يكن من أمر فإن المؤلف استنتج من خلال الخطاب البورقيبي بأن الوحدة القومية تصبح أداة إقصاء عوضـا عـن أن تكون بالفعل أداة توحيد (ص 81)، ذلك أن الخطاب حولها لا يطفو إلا في فتـرات الأزمـة. وغير بعيد عن ذلك المعنى فإن الأمة نفسها تتحول ليس إلى نتاج للتاريخ ولا إلى الدولة فـي أدنى الحالات وإنما إلى نتاج للحزب (ص80) بكل ما يتضمنه ذلك من موقف من الممارسـة السياسية ومن الديمقراطية والمشاركة الشعبية. كما أن مفاهيم الوحدة القوميـة ومتعلقاتهـا لا يمكن حصرها في الحقيقة في حدود الإطار التونسي إذ أنها لا تبعد في كـل الحـالات عـن المفاهيم الرائجة آنذاك ببلدان أخرى مشابهة من حيث تطورها ومسارها التاريخيين.

خلال الفصلين الأولين من الكتاب المخصصـين للجانـب النظـري، تتراجـع الوقـائع والأحداث التاريخية إلى أقصى حد حتى لكأننا إزاء كتاب في الفكـر والسياسـة، وهـو مـا يجعلهما مختلفين عن الفصول الثلاثة الموالية التي خصصها الأستاذ منصر للممارسة السياسية في العهد البورقيبي. فقد خصص أولها للمعارك التي خاضتها النخبة الوطنية غداة الحصـول على الاستقلال، ولا شك أن مصطلح "المعارك" المقتبس من مدونة الخطاب البورقيبي يعكس مدى الشحن التعبوي الذي كان يعبر عنه ذلك الخطاب. وتتمثل أولى تلك المعارك فيما سـماه المؤلف بمعركة السيادة التي تعني العلاقة مع مستعمر الأمس وهي لا تخرج عن كونها امتدادا للنضال الوطني ضد الاستعمار. أما المعركة الثانية فهي معركة الخروج من التخلف بشـقيه الاجتماعي/الثقافي والاقتصادي. وقد أشار إلى النهج الاشتراكي الذي اتبعته الدولة الوطنية في الستينات، دون التعرض إلى إنجازاته وإخفاقاته وصولا إلى لحظة التأمل التي أعلـن عنهـا بورقيبة في سبتمبر 1969.

أما الفصلان المواليان فقد تركزا على المؤسسة القضائية كإحدى المؤسسات التي قامـت عليها الدولة الوطنية والتي كان من المفترض أن تشكل وازنا للسلطة التنفيذية، غير أنها لـم تستطع أن تنأى بنفسها عن حيثيات البناء الوطني وانغمست بالتـالي فـي حسـم الخلافـات السياسية الطارئة، وساهمت عمليا في اختراق مبدأ الفصل بين السلطات، لتجد نفسها بعيدة عن

وظيفتها الأصلية. ونشير هنا إلى أن تجديد النخب الإدارية الجهوية في مطلع الاستقلال هو الإطار الذي اختاره المؤلف في الفصل الأخير لمعالجة بعض الإشكاليات المتعلقة بالمؤسسة القضائية، حيث نظرت في إطار محاكمات نخب العهد البائد فيما عرض عليها من قضايا تعلقت ببعض القياد والكواهي والخلفاوة، رغم أن البعض منهم اجتهد -بعد أن فات الأوان- للحاق بالركب الوطني.

إن هذا الكتاب يعتبر بحق محاولة جزيئة لطرح ومعالجة بعض الإشكاليات المتصلة بمسيرة الدولة الوطنية في العهد البورقيبي، وما يتصل منها أساسا بالعلاقة بين الدولة والمجتمع، أما ما انضاف إلى البناء الوطني من ملاط إيديولوجي فلا يمكن فهمه دون رسم الإطار التاريخي للفترة المتسم بسطوة الإيديولوجيات العابرة للحدود والقارات، في حين كانت الإيديولوجيا البورقيبية موجهة لتحصن المجتمع إزاء تلك الإيديولوجيات الهيمنية، وتحكم ربطه بالدولة الوطنية.